العدد 1441 - السنة الخامسة
الجمعة 8 صفر 1434 - الموافق 21 ديسمبر 2012
Friday 21 December 2012 - No.1441 - 5th Year

«الخليجي» يسارع للترحيب بقرارات الرئيس

اليمن: هادي يقلب الطاولة على رأس أقرباء صالح... ويعيد هيكلة الجيش

منصور هادي

افراد من الجيش خلال عملية تفتيش روتينية وسط صنعاء

صنعاء-«ا ف ب» - اعلن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي المدعوم دوليا اعادة هيكلة شاملة للجيش الغى بموجبها قوات الحرس الجمهوري النافذة التي يقودها نجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح كما عزل ابن اخيه من قوات الامن المركزي.

وفي ما بدا ابرز قراراته منذ توليه سلطات الرئيس السابق قبل اكثر من سنة، الغى هادي عمليا ايضا الفرقة الاولى مدرع التي يقودها غريم معسكر صالح، اللواء علي محسن الاحمر الذي يتمتع بنفوذ كبير في اليمن وكان انضم الى حركة الاحتجاجات في 2011.

وبحسب القرارات التي نشرتها وكالة الانباء اليمنية الرسمية ليل الاربعاء الخميس، قسم هادي القوات المسلحة الى قوات برية وجوية وبحرية وحرس حدود وقوات احتياط استراتيجي، وجعلها تابعة هرميا لوزارة الدفاع، ومن ثم الى الرئيس الجمهورية وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة.

وثبت هادي في المقابل قوات «الحماية الرئاسية» التي سبق ان شكلها في وقت سابق هذه السنة والحق بها عددا من وحدات الحرس الجمهوري. كما الحق وحدات الصواريخ بالقائد العام اي بالرئيس، بعد ان كانت تحت سيطرة الحرس الجمهوري.

وتم استحداث ايضا وحدة للعمليات الخاصة.

ويفترض ان يتم اصدار قرارات اخرى تحدد بوضوح مصير قوات الحرس الجمهوري والفرقة الاولى مدرع.

وبموازاة اعادة هيكلة الجيش، قضى مرسوم رئاسي باقالة العميد يحيى محمد صالح، ابن اخي الرئيس السابق، وهو الرجل القوي في قوات الامن المركزي، وعين بدلا منه العميد احمد علي المقدسي.

ورحب العميد يحيى محمد صالح بقرارات الرئيس، وكذلك رحب بها اللواء علي محسن الاحمر.

وسارع مجلس التعاون الخليجي الذي يرعى عملية الانتقال السياسي في اليمن الى الترحيب في قرارات الرئيس عبر اتصال هاتفي اجراه الامين العام للمجلس مع هادي بحسبما افادت وكالة الانباء اليمنية.

وبحسب الوكالة، هنأ الزياني الرئيس اليمني على «القرارات الرئاسية التي تتصل بتنفيذ الخطوات العملية لترجمة المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الامن 2014 و2051 والمتمثله باعادة هيكلة القوات المسلحة والامن بصورة عملية وضرورية من اجل الولوج للمؤتمر الوطني الشامل».

وهادي الذي كان في السابق نائبا لعلي عبد الله صالح، تولى الرئاسة في اطار المبادرة الخليجية واليتها للمرحلة الانتقالية التي يفترض ان تنتهي في فبراير 2014.

ويتعين على هادي خصوصا بموجب هذه المبادرة التي وضعت حدا لحكم علي عبدالله صالح الذي استمر 33 عاما، اعادة هيكلة القوات المسلحة التي يسيطر ابناء صالح على مراكز حساسة فيها، اضافة الى قيادة مؤتمر حوار وطني لتعديل الدستور وحل مشاكل البلاد الاساسية لاسيما القضية الجنوبية والتمرد الشيعي في الشمال.

ويتمتع هادي بدعم دولي كبير، وقد لوح المبعوث الاممي لليمن جمال بن عمر الثلاثاء بفرض مجلس الامن عقوبات على معرقلي المرحلة الانتقالية.

وقال المحلل العسكري اليمني محسن خصروف ان «هذه القرارات هي على طريق استعادة السيطرة على القوات المسلحة وتوحيدها وهذا اساس برنامج الحكم».

وبحسب خصروف، ما زال يتعين على هادي ان يحدد بوضوح مصير احمد علي عبدالله صالح وعلي محسن الاحمر وما اذا سيكون لهما اي دور.

واعتبر المحلل الذي كان ضابطا في الجيش اليمني، انه «ليس هناك خيار الا القبول بهذه القرارات وتنفيذها، لان رفضها يعني الحرب الاهلية والحرب مرفوضة اقليميا ودوليا».

وتؤدي القرارات الرئاسية خصوصا بحسب خصروف الى «اخضاع تشكيلات الجيش لوزارة الدفاع ومن شان ذلك القضاء على مراكز القوى وتعدد الولاءات» التي يعاني منها اليمن، البلد القبلي المعقد.

وكان الرئيس اليمني حضر لهذه القرارات بسلسلة تصريحات وتدابير، ابرزها اقتطاع عدد كبير من وحدات الحرس الجمهوري والفرقة الاولى مدرع في اب/اغسطس.

كما الغى هادي في وقت سابق هذا الشهر كلمة نارية منع وسائل الاعلام من تغطيتها، اكد فيها وجود فساد كبير في الجيش مشيرا الى ان تحقيقات اظهرت ان المسجلين في الحرس الجمهوري يبلغ عددهم 138 الف عنصر، بينهم 52 الف اسم وهمي، ويتم تقاضي رواتبهم من قبل نافذين.

وقال هادي في كلمته بحسب مصادر سياسية ان الرئيس السابق صالح لا يزال يسيطر على الف دبابة حديثة وعشرة الوية تابعة للحرس الجمهوري تضم مدفعية وصواريخ وان الرئيس السابق رفض تسليم هذه الالوية الى وزارة الدفاع.

من جهته، اكد الخبير في شؤون الامن والدفاع مصطفى العاني لوكالة فرانس برس ان هادي اعتمد على دعم المجتمع الدولي لاصدار هذه القرارات.

الا ان العاني قال انه «من المبكر ان نقول ان كل ذلك سينجح. اليمن بلد معقد جدا وسيتطلب الامر وقتا طويلا لفرض سلطة الرئيس الجديد».

ولم يستبعد العاني تماما قيام حركة اعتراض على هذه القرارات من قبل المعنيين كما لم يستبعد اللجوء الى رفع الحصانة التي حصل عليها صالح واقرباؤه بموجب اتفاق انتقال السلطة.

وقال الخبير في هذا السياق ان «القوة العسكرية في اليمن ليست حكرا على الدولة، كل قبيلة لديها وحدة عسكرية».

وخلال الانتفاضة الشعبية في 2011، انقسمت القوات المسلحة وانضم جزء من العسكريين الى المعارضين، ومن بينهم اللواء علي محسن الاحمر.

وفي الربيع الماضي، استقال العميد طارق محمد عبد الله صالح، ابن شقيق الرئيس السابق، الذي كان يقود وحدة الحماية الرئاسية، بعد شهر من قرار الرئيس منصور هادي اقالته.

وكان ثاني ضابط رفيع المستوى يقبل الاستقالة بعد اللواء محمد صالح الاحمر، الاخ غير الشقيق للرئيس السابق، القائد السابق للقوات الجوية والذي وافق على اقالته في 24 ابريل.

■ إلغاء قوات «الجمهوري» النافذة والفرقة الأولى وعزل العميد يحيى

■ تقسيم القوات المسلحة إلى برية وجوية وبحرية وحدود واحتياط إستراتيجي وتتبع هرمياً لـ«الدفاع»

تقرير أممي يندد بالإعدامات الأخيرة

«يونامي» احترام حقوق الإنسان وحمايتها مازال هشاً في العراق

جنيف - «كونا» — ذكر تقرير أممي ان احترام حقوق الإنسان وحمايتها في العراق ما يزال هشا فيما اكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان فيما استنكرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ناقي بيلاي طريقة الاعدامات التي نفذت في العراق خلال العام الحالي.

جاء ذلك في تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان امس حول اوضاع حقوق الإنسان في العراق.

واوضح التقرير الذي تناول تطور حقوق الانسان في العراق خلال النصف الاول من هذا العام الى ان العراق يواصل الانتقال من سنوات العنف والصراع نحو الديمقراطية والسلام.

واضاف ان العنف ما يزال يشكل مصدر قلق كبير حيث شهد عدد القتلى المدنيين ارتفاعا طفيفا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2011 اذ لقي نحو 1346 مدنيا مصرعهم وجرح 3660 آخرين خلال الستة اشهر الاولى من عام 2012.

ولفت الى انه بالرغم من انخفاض العدد الإجمالي للهجمات التي وقعت فقد كانت تلك الهجمات في كثير من الأحيان أكثر دموية إذ كانت الهجمات القليلة تخلف أعدادا كبيرة من الضحايا.

واضاف التقرير ان حكومة العراق تبنت عددامن الخطوات الإيجابية للتصدي لبعض بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك إجراء بعض الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الرئيسة.

ورحب التقرير بتعيين المفوضين للعمل في المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان الأولى في العراق ومصادقة العراق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإطلاق برنامج لإعادة تنظيم وتأهيل مراكز الاحتجاز والسجون التابعة لسلطة وزارة العدل.

وأكد التقرير ان العديد من العراقيين العاديين من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الجماعات العرقية والدينية لا يزالون يواجهون درجات متفاوتة من التمييز فيما يتعلق بالتمتع الكامل بحقوقهم الأساسية من رعاية صحية وتعليم وتوظيف.

وشدد مارتن كوبلر الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق على ان «احترام حقوق الإنسان يأتي في صلب أي نظام ديمقراطي كما يتعين على السلطات العراقية اتخاذ الإجراءات الحازمة لضمان تمتع كل شخص في هذا البلد بكامل حقوقه الأساسية بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية».

وتمثلت بواعث القلق الأخرى وفق التقرير في الاعتماد على الاعترافات كأساس للادانة في الإجراءات القضائية وتنفيذ عقوبة الإعدام وعدم توفر موارد ملائمة للمدعين العامين والمحاكم لمعالجة مشكلة الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز اذ ما تزال الأوضاع في السجون تشكل مصدر قلق بالغ.

وقالت المفوضة السامية للامم المتحدة لحقوق الإنسان ناقي بيلاي تعقيبا على هذا التقرير في بيان لها «ادعو السلطات العراقية للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يسلط التقرير الضوء عليها». وأضافت «أود ان أؤكد على وجه الخصوص ان القانون الدولي لا يسمح بتطبيق عقوبة الإعدام إلا في ظروف محدودة جدا بما في ذلك بعد إجراء محاكمة واتباع إجراءات الاستئناف التي تحترم بدقة كافة مبادئ المحاكمة العادلة».

وقالت «ان عدد الإعدامات التي تم تنفيذها حتى الآن في عام 2012 والطريقة التي نفذت بها على شكل دفعات كبيرة هو أمر خطير للغاية ولا يمكن تبريره وهو يهدد بتقويض التقدم الجزئي والمؤقت الذي تحقق على صعيد سيادة القانون في العراق بحسب ما أشار التقرير».

وحثت بيلاي حكومة العراق على إعلان وقف تنفيذ جميع عمليات الإعدام تمهيدا لالغاء عقوبة الاعدام في المستقبل القريب.

«الأوروبي» يشارك في مراقبة انتخابات الأردن

عمان-«ا ف ب» - ستقوم بعثة من الاتحاد الاوروبي بالمشاركة في مراقبة الانتخابات النيابية في الاردن المقررة في 23 يناير المقبل، حسبما افاد رئيس بعثة المراقبين ديفيد مارتن امس.

وقال مارتن وهو عضو في البرلمان الاوروبي عن بريطانيا في مؤتمر صحافي في عمان انه «لشرف لي ان اقود اول بعثة مراقبة للانتخابات الى المملكة التي اتمنى ان تسهم في تطوير ديمقراطية الاردن».

واضاف ان «بعثة الاتحاد الاوروبي هي اكبر بعثة مراقبة دولية ستعمل لمدة طويلة في انحاء المحافظات الـ12 لمراقبة العملية الانتخابية قبل وخلال وبعد الانتخابات».

واوضح مارتن ان «البعثة التي تتضمن 27 مراقبا من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بالاضافة الى النروج وسويسرا ستقوم بمقابلة مسؤولين في الحكومة والقائمين على الانتخابات والمرشحين وممثلي الاحزاب السياسية والمجتمع المدني».

واكد ان «البعثة ستقوم في يوم الانتخابات بنشر اكثر من ثمانين مراقبا لمراقبة عملية الاقتراع والعد وجدولة النتائج»، مشيرا الى ان «بعثة من الاتحاد الاوروبي ستنضم لبعثة مراقبة الانتخابات في يوم الانتخابات».

وحث مارتن «كل الاطراف الفعالة في العملية الانتخابية بالاشتراك مع المواطنين بتوحيد جهودهم لتجري الانتخابات بطريقة حقيقية وشفافة وذات مصداقية».

وكان الاتحاد الاوروبي وقع مذكرة تفاهم مع الهيئة الاردنية المستقلة للانتخابات ووزارة الخارجية الاردنية يضمن لكل اعضاء البعثة «حرية الحركة والدخول الى مراكز الاقتراع والمواقع ذات الصلة والهيئات وجمع المعلومات ذات الصلة».

وتجري الانتخابات النيابية بحسب الدستور مرة كل اربعة اعوام، الا ان الانتخابات الاخيرة جرت عام 2010 بعد ان حل الملك البرلمان.

المعارضة تكثف هجماتها على القوات النظامية... وحصيلة النزاع تصل إلى 44 ألف قتيل

الأمم المتحدة تقرع الأجراس: الحرب السورية... طائفية

مقاتلون معارضون في ريف دمشق

عواصم - وكالات - قال محققون من الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان إن الصراع في سوريا اصبح مقسما على أسس طائفية مما يضع الأقلية العلوية الحاكمة على نحو متزايد في مواجهة الأغلبية السنية مع وجود مقاتلين اجانب يساعدون طرفي الصراع.

وقال فريق المحققين المستقلين الذي يقوده الخبير البرازيلي باولو بينيرو في احدث تقرير يصدره والمكون من عشر صفحات «فيما تقترب المعارك بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة من نهاية عامها الثاني باتت طبيعة الصراع طائفية بشكل صريح».

واضاف ان القوات الحكومية السورية زادت من استخدامها للقصف الجوي بما في ذلك قصف المستشفيات وقال إن هناك ادلة تشير الى ان هذه الهجمات «غير متناسبة» مع طبيعة الأهداف التي تتعرض للقصف.

وذكر التقرير أن طبيعة الأعمال القتالية من الجانبين تمثل «انتهاكا متزايدا للقانون الدولي».

واضاف التقرير «لشعورها بالتهديد وتعرضها للهجوم تزايد انضمام جماعات الأقلية العرقية والدينية لطرفي الصراع مما يعمق الانقسامات الطائفية».

وقال محققو الأمم المتحدة في تقريرهم عما توصلوا اليه بعد أحدث المقابلات التي اجروها في المنطقة إن أغلب «المقاتلين الاجانب» الذين تسللوا إلى سوريا للانضمام لمجموعات المعارضين أو القتال بشكل مستقل في صفهم من السنة من دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويغطي تقرير الأمم المتحدة الفترة بين 28 سبتمبر ايلول و16 ديسمبر كانون الأول.

واكدت جماعة حزب الله الشيعية اللبنانية ان هناك عناصر منها في سوريا وانهم يقاتلون لصالح الحكومة في حين وردت تقارير كذلك تفيد بان شيعة عراقيين جاءوا للقتال في سوريا واكدت إيران في سبتمبر أن أفرادا من الحرس الثوري الإيراني في سوريا لتقديم الدعم.

وقال التقرير «مع طول أمد الصراع أصبح الطرفان اكثر عنفا ويصعب التنبؤ بتصرفاتهما على نحو متزايد ما أدى إلى تزايد انتهاكاتهما للقانون الدولي

ميدانيا شن المقاتلون المعارضون السوريون امس هجمات على حواجز للقوات النظامية في احدى بلدات محافظة حماة «وسط» لقطع طريق امداد هذه القوات المتجهة الى محافظة إدلب في شمال غرب البلاد، بحسب ما افاد المرصد السوري لحقوق الانسان.

وقال المرصد في بريد الكتروني «تدور اشتباكات عنيفة بين القوات النظامية ومقاتلين من عدة كتائب ينفذون هجوما على حواجز للقوات النظامية في بلدة مورك الواقعة على طريق حلب دمشق الدولي» الى الجنوب من مدينة خان شيخون.

واشار الى وجود «ثمانية حواجز للقوات النظامية ومركزين امنيين وعسكريين» في البلدة التي سيتمكن المقاتلون المعارضون في حال السيطرة عليها «من قطع خطوط الامدادات عن محافظة ادلب في شكل كامل من حماة ودمشق».

وبدأ المقاتلون المعارضون منذ الاحد هجوما واسعا على معظم حواجز القوات النظامية في ريف حماة، واشار المرصد الثلاثاء الى ان هذه القوات انسحبت من عدد من المراكز والحواجز في ريف حماة الشمالي بعد اشتباكات عنيفة.

وفي ريف دمشق، افاد المرصد عن تعرض بلدات عدة في الغوطة الشرقية للقصف من القوات النظامية، تزامنا مع «اشتباكات مع مقاتلين الكتائب المقاتلة على الطريق المتحلق بالقرب من بلدة زملكا».

كذلك، طاول القصف مدينتي دوما وحرستا شمال شرق دمشق بعيد منتصف ليل الاربعاء الخميس، بحسب المرصد.

وتنفذ القوات النظامية في الفترة الاخيرة حملة عسكرية واسعة في محيط العاصمة للسيطرة على معاقل للمقاتلين المعارضين.

وارتفعت حصيلة القتلى في النزاع السوري المستمر منذ 21 شهرا الى اكثر من 44 الف شخص، بحسب ما افاد المرصد السوري لحقوق الانسان.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس ليل الاربعاء ان 44 الفا و63 شخصا قتلوا منذ منتصف مارس 2011، تاريخ اندلاع الاحتجاجات المطالبة باسقاط نظام الرئيس بشار الاسد والتي قمعتها السلطات بقوة وتحولت الى نزاع عنيف دام.

وبين هؤلاء 30 الفا و819 مدنيا. ويدرج المرصد بين المدنيين، اولئك الذين حملوا السلاح الى جانب الجنود المنشقين عن الجيش السوري، كما قتل 1482 جنديا منشقا و10978 عنصرا من القوات النظامية.

ويضاف الى هؤلاء 784 قتيلا مجهول الهوية، بحسب ما يقول المرصد الذي يتخذ من بريطانيا مقرا، ويعتمد للحصول على معلوماته على شبكة من الناشطين والمندوبين في كل انحاء سوريا وعلى مصادر طبية مدنية وعسكرية.

ولا تشمل هذه الارقام آلاف المفقودين والمعتقلين. واشار عبد الرحمن الى وجود عدد كبير من القتلى بين عناصر قوات النظام والمجموعات المقاتلة المعارضة «لم يتمكن المرصد من توثيق اسمائهم بسبب تكتم الجانبين على الاعداد، حفاظا على المعنويات».

لبنان يدعو لوضع حد للنزوح إلى أراضيه

بيروت - «كونا» — أعرب وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور عن قلقه من انعكاسات أزمة النازحين السوريين والفلسطينيين على مجمل الأوضاع اللبنانية وطول اقامتهم في لبنان داعيا الى وضع حد لهذا النزوح.

وأكد منصور في تصريح امس عن عدم وجود تمييز مطلقا بين النازحين السوريين والفلسطينيين الذين نزحوا الى لبنان هربا من الاحداث الدائرة في سوريا مشددا على ضرورة وضع حد لهذا النزوح وضبط الحدود اكثر فاكثر.

وأوضح ان عدد النازحين السوريين الى لبنان بلغ 160 الفا وان هذا الرقم يشكل هاجسا كبيرا للبنان وضغطا اقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا. ولفت الى انه سجل خلال الايام القليلة الماضية دخول بضعة الاف من اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان نتيجة الاحداث التي جرت في مخيم اليرموك قرب العاصمة دمشق.

وشدد منصور على وجوب مواجهة الدولة اللبنانية لهذه المسالة وان تكون على مستوى المسؤولية لانه لا يجوز ترك الباب مفتوحا في الوقت الذي دول اخرى استطاعت ان تضبط حدودها.

ورأى ان العائلات السورية التي تركت منازلها تستطيع ان تتجه الى مدن سورية اخرى او مدن اكثر امنا.

وكان وزير العمل اللبناني سليم جريصاتي اكد امس الاول انه لا قدرة للدولة على استيعاب كل النازحين السوريين والفلسطينيين الذين يتدفقون باعداد كبيرة نحو الاراضي اللبنانية.